بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

دولـــــة قطـــــر

يلقيها

د. حسن إبراهيم المهندي

نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أمام

الدورة الثانية والأربعين

للجنة السكان والتنمية

بشأن

إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٣٠ مارس – ٣ أبريل ٢٠٠٩– نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة،،

السيدات والسادة،،

يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم بالتهنئة للسيدة رئيسة لجنة السكان والتنمية وأعضاء اللجنة على انتخابهم للدورة الجديدة، متمنياً لهم التوفيق والسداد في مهامهم الجديدة. ويسعدني بهذه المناسبة أن أعرب لكم عن كامل استعداد دولة قطر للتعاون مع لجنتكم الموقرة، مؤكداً مساندتنا لمساعيكم ومجهوداتكم في سبيل تطوير العمل السكاني والتنموي عبر العالم وجعله من أولويات المجموعة الدولية. كما أود أن أعرب لكم عن تأييد دولة قطر لما ورد في تقرير الأمين العام حول رصد سكان العالم.

السيدة الرئيسة،

تولي دولة قطر أهمية خاصة للعنصر البشري في مشروعها المتواصل لبناء مجتمع متطور ومتماسك. فالواقع السكاني الخاص للدولة يؤثر تأثيراً مباشراً على مشروعنا المجتمعي والحضاري، مما يجعل العامل السكاني في طليعة اهتمام السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها مؤسساتنا المختلفة. فها هي الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠ التي أقرت عام ٢٠٠٨ تضع التنمية البشرية الهادفة إلى "تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر" على رأس أولوياتها . كما أن دستور البلاد يركز على الإنسان باعتباره غاية التنمية ووسيلتها. إلى جانب هذا، فقد اكتمل الاهتمام المؤسسي بالقضايا السكانية بإنجاز السياسة السكانية التي

أعدتها اللجنة الدائمة للسكان، والتي تجعل من معالجة القضايا السكانية الضمانة الأساسية لتحقيق تنمية المجتمع واستدامة تلك التنمية.

السيدة الرئيسة،

إن اجتماعنا هذا يكتسي أهمية كبرى لواضعي السياسات لتقييم ما تم تحقيقه منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ وتقاطعاته مع الأهداف الإنمائية للألفية التي صادقت عليها المجموعة الدولية عام ٢٠٠٠. وفي هذا المجال، اسمحوا لي أن أستعرض بعض ما أنجزته دولة قطر في مجالات السكان والتنمية، مما جعلها ترتقي إلى المرتبة ٣٤ في دليل التنمية البشرية.

لقد حققت دولة قطر في العقدين الأخيرين جملة من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية انعكست نتائجها جلياً في مختلف جوانب الحياة. وقد نجمت هذه الإنجازات عن رؤية تنموية واسعة أدت إلى تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية لمختلف مكونات المجتمع.

فقد شهد القطاع الطبي تقدماً كبيراً في فترة زمنية قصيرة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في العمر المتوقع عند الولادة، وتقليص معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وانخفاض كبير في عدد الوفيات الناجمة عن الأمراض الفتاكة.

وفي المجال التربوي حقق التعليم قفزات نوعية أدت إلى ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بمختلف مراحل التعليم للذكور والإناث على حد سواء. فضلاً عن التطورات النوعية التي يشهدها قطاع التعليم، ولاسيما التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بقضايا التمكين، فقد عرف المجتمع القطري انفتاحاً سمح بمشاركة المرأة في مختلف المجالات الحيوية، ولاسيما في سوق العمل حيث تشارك المرأة القطرية اليوم بأكثر من ٣٣% من القوة العاملة الوطنية في البلاد، كما تشارك المرأة في كافة ميادين الحياة ومجالاتها المختلفة. وفي مجال التعليم العالي، على سبيل المثال، تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ١٩٤%.

وفي المجال الاقتصادي تستخدم بلادنا الثروات التي حباها الله بها ليس فقط في رفع مستوى معيشة شعبها باستمرار، بل أيضاً في تحسين نوعية حياة مئات الآلاف من الأسر في مختلف بلدان العالم من خلال تحويلات العاملين الوافدين الذين يسهمون بفعالية في تنفيذ خططنا التنموية الطموحة.

أما في المجال البيئي، فقضايا البيئة والمحافظة عليها قد أصبحت من أولويات الحكومة والمجتمع بوصفها أحد أهم عوامل استدامة التنمية.

السيدة الرئيسة،

تسعى دولة قطر لبناء مجتمع متقدم ومنفتح يقوم على التعايش الإيجابي بين أصالة الشعب القطري العربي المسلم التي تقوم على العدالة والشراكة بين مختلف مكونات المجتمع والتضامن بين أجياله، وبين متطلبات الحداثة لضمان استدامة التنمية. ومن هذا المنطلق تؤكد الرؤية الوطنية والسياسة السكانية لدولة قطر على أهمية التضامن والتواصل بين الأجيال، وعلى التعايش والتعاون والتسامح بين مختلف الأعراق والأديان والثقافات.

السيدة الرئيسة،

لقد أتاحت السياسات التنموية المتبعة في دولة قطر تحقيق العديد من الإنجازات. غير أن التحديات التي تطرحها الرهانات المستقبلية الكبيرة، تتطلب منا العمل ضمن شراكة إقليمية ودولية فعالة، ولاسيما بين الدول الفقيرة والغنية. ونحن، في دولة قطر، نمد يد المساعدة للمجتمعات الفقيرة، وندعم المشاريع التنموية عبر العالم. وما استضافتنا لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المنعقد في أواخر عام ٢٠٠٨، ومساهمتنا في نجاح أعماله، إلا خير دليل على حرص دولة قطر على إيجاد إطار عالمي يقوم على التعاون بين مختلف مكونات المجتمع الدولي.

السيدة الرئيسة،

إن التنمية المحلية، كما تعلمون، تقوم على بناء المؤسسات وتكوين الكوادر المحلية لوضع السياسات وضمان تنفيذها ومتابعتها. لهذا عكفت دولة قطر على بناء مؤسسات متخصصة بقضايا السكان والتنمية، كاللجنة الدائمة للسكان والأمانة العامة للتخطيط التنموي ووزارة التعاون الدولي، وذلك لضمان متابعة وتقييم مختلف البرامج الدولية التي صادقت عليها الدولة. وإننا لنتطلع معكم إلى العمل يداً بيد لتفعيل هذه الشراكة والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال.

كما نتطلع لاستقبالكم في الدوحة في شهر مايو من هذه السنة في المؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي سينظم بالتنسيق بين اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر، وجامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والذي سيتناول العديد من القضايا السكانية، ولاسيما تلك التي تخص المجتمعات العربية.

السيدة الرئيسة،

في ختام كلمتي أجدد لكم من هذا المنبر إرادة دولة قطر ورغبتها في مواصلة العمل مع لجنة السكان والتنمية، وفي تثبيت أطر الشراكة بيننا في شتى المجالات الخاصة بالسكان.

وإذ أشيد بالتحضير المحكم لهذه الدورة، أكرر شكري لكم وأتمنى لأعمال دورتنا هذه التوفيق والنجاح.

شكراً السيدة الرئيسة،